الأمم المتحدة

S/2015/870



Distr.: General
13 November 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولا – مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٧ من قرار مجلس الأمن ٢٢٠٥ (٢٠١٥)، الذي طلب فيه المجلس أن أواصل إبلاغه بما يحرز من تقدم في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وأن أوجه انتباهه فورا إلى أي انتهاكات خطيرة للاتفاق بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي، المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/384، المرفق). ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في أبيي وعن نشر القوة الأمنية وعملياتها منذ صدور تقريري السابق (S/2015/700) في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وعن التقدم المحرز في تنفيذ المهام الإضافية التي كُلفت بها القوة الأمنية بموجب قرار المجلس ٢٠٢٤ (٢٠١١) المتعلق بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ويوصي التقرير، لنظر المجلس، بتمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر إضافية.

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ - ظلت الحالة الأمنية في منطقة أبيي هادئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تقع اشتباكات بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية حيث ساعد موسم الأمطار في ابتعاد كل من القبيلتين عن الأخرى طيلة الجزء الأكبر من الفترة.

٣ - وواصلت القوة الأمنية المؤقتة تنفيذ استراتيجيتها القوية المتعددة الجوانب لمنع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها من قواعد انتشارها الخاصة بموسم الأمطار. وأجرت القوة ٢ ٣٠١ من الدوريات الخاصة النهارية والليلية وقامت بـ ٣٥٦ عملية حراسة. وظلت قواعد عمليات السرايا منتشرة في دكورا وأبيي في القطاع الأوسط؛ ومريال أجاك وأتوني وبنطون وتاج



131115 131115 15-19473 (A)



اللي وأقوك في القطاع الجنوبي؛ وفي فاروق ودفرة وتوداج في القطاع الشمالي. وسهلت البعثة أيضا عقد ٢٥ اجتماعا للجنة الأمنية المشتركة مع شيوخ القبائل في منطقة أبيي.

٤ - وظلت حكومة السودان محتفظة بما يتراوح بين ٨٠ و ١١٠ من أفراد شرطة النفط داخل مجمّع دفرة النفطي في شمال أبيي، منتهكة بذلك اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وقرارات متعددة صادرة عن مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت السلطات السودانية الانتهاك الذي تم تسجيله لأول مرة في ٢٣ آب/أغسطس والمتمثل في أعمال الحفر لإقامة تحصينات ترابية في دفرة لتحسين دفاعات المنشآت النفطية في حضور ما يقرب من ٣٠ من أفراد الشرطة المسلحين. وطلبت القوة وقف أعمال البناء، لأن تشييد هياكل أساسية أمنية ووجود أفراد شرطة مسلحين يشكلان انتهاكا لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. إلا أن المراقبين الوطنيين السودانيين أكدوا أن القوة الأمنية المؤقتة لا حق لها في منع شركة مدنية من مزاولة العمل في إقليم السودان، وأن أي محاولة لوقف العمل ستشكل خرقا لسيادة السودان.

٥ - وعرض المراقبون الوطنيون السودانيون سحب أفراد الشرطة المسلحين شريطة أن تضمن القوة الأمنية أمن المنطقة التي تتم فيها إقامة التحصينات الترابية. وأبلغتهم البعثة بأن ذلك غير ممكن، لأن أعمال التشييد تجري عملا بقرار انفرادي من جانب حكومة السودان لم توافق عليه لجنة الرقابة المشتركة في أبيي. ولا يجوز لأي من الجانبين القيام بأي نشاط أمني بشكل أحادي. وقد اكتملت حتى الآن أعمال الحفر في نحو ٥٧ كيلومترا وهي الأعمال التي تنفذها شركة مدنية باستخدام آلات يقوم بتشغيلها مدنيون في حراسة أفراد شرطة مسلحين. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، لاحظت دورية تابعة للقوة الأمنية المؤقتة أن أعمال الحفر قد عُلقت مؤقتا بسبب السيول. ولا يزال الحفر معلقا حتى تاريخ نشر هذا التقرير.

٦ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، تلقت القوة الأمنية المؤقتة رسالة من ممثل السودان في لجنة الرقابة المشتركة في أبيي يبلغها فيها أن اتفاقا تعاقديا قد أبرم بين حكومة السودان وشركة أجنبية لحفر ١٩ بئر مياه في شمال أبيي. وطلب الممثل السوداني في الرسالة أيضا أن توفر القوة الأمنية الحماية والأمن للعاملين والمعدات. وتشمل المجتمعات المحلية التي ستستفيد من المشروع العسكر وداري والمقينص وقولي والشمام وأبو غزالة والرضاية. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، بدأت أعمال الحفر في داري والمقينص، في حضور حوالي ١٥ حارس أمن مسلحا كانوا يراقبون العمل في الموقع، الأمر الذي يشكل انتهاكا لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه. والقوة الأمنية ليست في وضع يمكنها من توفير الأمن لعملية الحفر هذه لأنها عملية انفرادية و لم توافق عليها اللجنة.

٧ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، ألقى أفراد من القوة الأمنية المؤقتة كانوا يقومون بدورية في محيط منطقة بلوم في القطاع الشمالي القبض على رجلين من المسيرية كانت بحوزهما بندقيتان من طراز AK47 وخزنتان لطلقات البنادق و ٥٤ طلقة من هذه الطلقات. وقام طاقم الدورية بترع سلاح هذين الرجلين وتسليمهما للقيادات الأهلية. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قام أفراد من القوة الأمنية المؤقتة بترع سلاح رجل من دينكا كان يحمل بندقية من طراز AK47 في محيط منطقة أقوك. ونزع طاقم الدورية سلاح هذا الرجل وأخذ السلاح إلى قاعدة عمليات السرية في أتوني لتدميره. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، عثرت دورية تابعة للقوة الأمنية المؤقتة على عبوة غير منفجرة بالقرب من محطة لتوزيع المياه في منطقة داري بالقرب من بلدة دفرة. وتحقق مهندسون إثيوبيون من المختصين بالعمليات الهندسية الميدانية الخفيفة ودائرةُ الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام من أن هذه العبوة كانت عبارة عن قنبلة دخان يدوية فجِّرت بشكل جزئي، استخدمها - كما نقلت التقارير - سكان المجتمع المحلي لأغراض صيد الأسماك.

٨ - وفيما يتعلق بالهجرة الموسمية، أفاد أفراد القوة الأمنية المؤقتة بتوجه رعاة المسيرية إلى منطقة أبيي تحسبا لموسم الجفاف الجديد وذلك قبل الموعد المعتاد لذلك بوقت قصير. وفي الوقت نفسه، شوهدت حوالي ١٥٠ أسرة من أسر دينكا نقوك النازحة تعود من أقوك إلى قراها الأصلية، ومن بينها تاج اللي وتوداج ودنقوب ونونق، وذلك لتجهيز أراضيها لموسم الجفاف. وبسبب النقص النسبي للأمطار في هذا الفصل، فإن منسوب مياه الأنهار وكميات المياه في مصادر تخزينها أقل حاليا بكثير مما هو معتاد في هذا الوقت من السنة، الأمر الذي استثار القلق من ألا تكون مستويات منسوب المياه الجوفية كافية لاجتياز القبائل المحلية موسم الجفاف بسلام، وخاصة في المناطق الشمالية من أبيي. وقد وضعت القوة الأمنية المؤقتة خطة انتشارها لفصل الجفاف في صيغتها النهائية وبدأت الأنشطة التحضيرية لتنفيذها.

٩ - وللوفاء بالمتطلب المتمثل في قيام القوة الأمنية بمصادرة الأسلحة والذخيرة في منطقة أبيي، وضعت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام سياسة لإدارة الأسلحة والذخيرة خاصة بالقوة. وتوفر هذه السياسة التوجيه بشأن معايير تخزين الأسلحة والذخيرة وتدميرها. ووضعت الدائرة أيضا إجراءات تشغيل موحدة لضمان أمان مناولة الأسلحة والذخيرة وتخزينها وتدميرها. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، سلم أفراد القوة الأمنية المؤقتة الدائرة ما يزيد على ٧١ قطعة سلاح من الأسلحة الصغيرة وأربعة قنابل كانت بحوزهم. وسيجري في تشرين الثاني/نوفمبر تدمير أول دفعة من الأسلحة المخزونة في مخيم مقر قيادة القوة في أبيي، وذلك متى تم الانتهاء من إنشاء محطة التدمير التابعة للدائرة. وقد شهد

شهر أيلول/سبتمبر انتشار أفرقة التحقق من الطرق وتطهيرها وأفرقة التطهير المتكاملة التابعة للدائرة في منطقة عمليات القوة للتحضير للعمليات التي ستجري في موسم الجفاف. وستيسر هذه الأفرقة التنقل الآمن لأفراد القوة والمجتمعات المحلية.

١٠ - ورغم غياب مؤسسات فرض القانون والنظام في منطقة أبيي، فقد واصل عنصر الشرطة في القوة الأمنية المؤقتة جهوده المبذولة لسد الفراغ الأمني لضمان حفظ القانون والنظام من خلال تعزيز قدرة لجان الحماية المجتمعية والقيام، بالاشتراك مع عناصر القوة الأمنية، بتسيير دوريات تفاعلية ودوريات مراقبة، مستقلة ومشتركة مع المجتمعات المحلية. و لم يبلغ عن وقوع أي أنشطة إجرامية خطيرة في الفترة المشمولة بالتقرير.

١١ - وفي يومي ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر، زار كبير مستشاري الشرطة بالقوة الأمنية المؤقتة الخرطوم كي يناقش مع كبار المسؤولين السودانيين تحديات فرض القانون والنظام في غيبة دائرة شرطة أبيي وإنشاء لجان حماية مجتمعية في شمال أبيي. واجتمع خلال زيارته مع الرئيس المشارك السوداني للجنة الرقابة المشتركة في أبيي ورئيس العمليات المشتركة ومدير إدارة العلاقات الدولية بوزارة الدفاع، فضلا عن نائب المدير العام للشرطة في وزارة الداخلية. ومع أن المسؤولين الذين اجتمع معهم كبير مستشاري الشرطة قد أعربوا عن تقديرهم لتشغيل مواقع لأفرقة شرطة تابعة للقوة الأمنية المؤقتة في شمال أبيي لتعزيز الدوريات العسكرية، فقد أبدوا تحفظاتهم بشأن امتلاك لجان الحماية المجتمعية للقدرة الكافية على فرض القانون والنظام بدون مساعدة من جهاز شرطة قائم. وأكد بعض هؤلاء المسؤولين أن حكومة السودان لن تعترف إلا بدائرة شرطة أبيي وينبغي في حال عدم تشكيلها أن تطلب شرطة القوة الأمنية المؤقتة الدعم من المراقبين الوطنيين السودانيين للتعامل مع أي إشكالات خطيرة تمس القانون والنظام. وقد تأخر إنشاء وتشغيل لجان حماية مجتمعية في شمال أبيي بسبب عدم توافر الدعم السياسي من السودان. ومع ذلك، تعتزم القوة الأمنية المؤقتة مواصلة بذل مساعيها مع الحكومتين بشأن هذه المسألة.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سيرت شرطة القوة الأمنية المؤقتة ٧٥ دورية مستقلة ومشتركة لمراقبة حالة الأمن والتواصل مع المجتمعات المحلية في القطاع الشمالي (دفرة) والقطاع الأوسط (وسط أبيي) والقطاع الجنوبي (أقوك). وكان لشرطة القوة وجود في نفس المكان الذي توجد فيه لجان الحماية المجتمعية المحلية في القطاعين الأوسط والجنوبي من أجل توفير التوجيه والمشورة بشأن أساليب تطبيق القانون والنظام وتحسين الكفاءة أثناء تأدية المهام الاعتيادية. وقامت القوة الأمنية المؤقتة أيضا بوضع خطة دعم لوجستي لتنفيذ

أنشطتها الصادر بها تكليف بموجب القرار ٢٢٠٥ (٢٠١٥) وأعدت نبذات وصفية عن ٧٥ فردا آخر من نقوك دينكا تطوعوا للعمل في لجان الحماية المجتمعية.

ثالثا – التطورات السياسية

١٣ – واصلت القوة الأمنية المؤقتة، في إطار خطط استعدادها لموسم الجفاف، الجهود التي تبذلها لتشجيع الحوار على مستوى القواعد الشعبية بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك. وفي هذا الصدد، عقدت القوة سلسلة من الاجتماعات المنفصلة في أيلول/سبتمبر مع القيادات الأهلية في القبيلتين بشأن إنشاء سوق مشتركة، انطلاقا من رغبة كلتا القبيلتين لاستئناف الأنشطة التجارية وكخطوة لبناء الثقة والتفاهم والتعايش السلمي.

١٤ – وتوجت المشاورات بعقد اجتماع مشترك بين القبيلتين في توداج، الواقعة بين بلدة أبيي ودفرة، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وكان هذا الاجتماع المشترك أول حوار يجري وجها لوجه بين قبيلتي المسيرية ونقوك دينكا لمناقشة قضايا موضع اهتمام مشترك منذ اغتيال ناظر عموم قبيلة دينكا نقوك في أيار/مايو ٢٠١٣. ومع أن الوفدين قد وجدا أرضية مشتركة بشأن مسائل عدة، فلم يتوصلا إلى اتفاق بشأن المكان الدقيق للسوق والمنطقة التي ستقام فيها. وطلب ممثلو قبيلة نقوك دينكا إنشاء السوق في قولي أو تقاطع بلوم في شمال أبيي، فيما ذكر ممثلو قبيلة المسيرية أن سكان منطقتهم لن يؤيدوا مبادرة السوق إلا إذا أقيمت في بلدة أبيي. وتعتبر القبيلتان كلتاهما مبادرات السوق المشتركة فرصة تتيح لهما أن يكون لهما وجود في أماكن تغيبان عنها حاليا. إلا أن كلتيهما متفقتان على أن تستمر القوة الأمنية المؤقتة في المبادرة وأن تجمع بينهما من خلال جهود وساطة مع كل منهما على حدة. وتبذل القوة حاليا مساعيها مع كل من القبيلتين على حدة في محاولة لتضييق شقة الخلاف بينهما والتوصل إلى حل توفيقي قبل الجمع بينهما مرة أخرى في اجتماع مشترك.

١٥ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت القوة الأمنية أيضا في تيسير مشاركة وفد دينكا نقوك في مؤتمر عقد في أويل، بجنوب السودان، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر، بشأن الإدارة المرنة للحدود والتعايش السلمي. وموَّلت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة هذا المؤتمر واستضافته سلطات ولاية شمال بحر الغزال. وشاركت فيه وفود من دينكا ملوال، ودينكا ريك، ودينكا تويك، وأهالي راجا، وأولاد كامل والفيارين من قبيلة المسيرية، والرزيقات. وشارك وفد دينكا نقوك بصفة مراقب. كما شاركت القوة الأمنية بصفة مراقب أيضا. وأتاح الاجتماع للقبائل فرصة كي يطلع كل

منهما الآخر على ما لديه من خبرات وممارسات مثلى وترتيبات عملية للإدارة السلمية لترحال قبيلتي المسيرية والرزيقات السنوي بمناسبة موسم الجفاف داخل أوطان قبيلة دينكا في ولايتي بحر الغزال بجنوب السودان. وأيّد جميع المحاورين وضع حد لتجدد دورة النزاع في المنطقة الحدودية وبدء صفحة جديدة من المصالحة والتعايش السلمي. واتفقوا على تركيز جهودهم على الحوار المحلي على مستوى القواعد الشعبية من أجل تحقيق الاحترام المتبادل لثقافة كل تجمع محلي وسبل عيشه، كما أخذوا على عاتقهم عقد مجموعة من مؤتمرات المتابعة. وستعمل القوة الأمنية عن كثب مع قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية من أجل الاستفادة من النتائج التي تمخض عنها المؤتمر وتيسير إجراء حوار مماثل بين هاتين القبيلتين. ومن دواعي الأسف أن لجنة الرقابة المشتركة في أبيي لم تجتمع منذ آذار/مارس ٢٠١٥، كما لم يُحدَّد تاريخ جديد لعقد الاجتماع التحاوري للقيادات التقليدية الذي اقترحه الاتحاد الأفريقي والذي تأجل إلى موعد لاحق.

رابعا - الحالة على الصعيد الإنساني وعلى صعيد الإنعاش

١٦ - ظلت الحالة الاقتصادية الصعبة والنزاع المستمر في المنطقة يؤثران على منطقة أبيي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومنظمات غير حكومية تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة للإنعاش إلى حوالي ٠٠٠ ٨٩ من المشردين داخلياً والعائدين في المناطق الوسطى والجنوبية من أبيي. واستمر أيضا تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة للإنعاش إلى ٠٠٠ ١٥ فرد من ضعاف المزارعين - الرعاة من قبيلة المسيرية في المناطق الشمالية من أبيي. وبدأت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومنظمات غير حكومية التخطيط لاستئناف تقديم المساعدة إلى النازحين الموسميين من قبيلة المسيرية خلال موسم الجفاف. وفي أيلول/سبتمبر، تم تحويل الحصص الغذائية الخاصة بأسر قبيلة دينكا نقوك النازحة الـ ١٥٠ التي عادت من أقوك إلى قراها الأصلية في بلدة أبيي وحولها، إلى الأماكن التي عادوا إليها. ومن المتوقع أن يعود عدد أكبر من النازحين في الأشهر القادمة.

١٧ - واستمرت أيضا وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومنظمات غير حكومية في تقديم المساعدة الإنسانية إلى ٨٠٠ ٦ نازح من ولاية الوحدة وإلى ٢٠٠ ١ نازح من محلية غوغريال، في ولاية واراب بجنوب السودان. وازداد من ٥٠٠ إلى ٥٠٠ ١ شخص خلال الفترة المشمولة بالتقرير عددُ الأشخاص من جنوب السودان النازحين من ولاية الوحدة بسبب النزاعات والذين استخدموا دفرة في شمال أبيي كنقطة عبور للوصول إلى

مواقع سودانية أخرى. وزودهم وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، خلال مدد إقامتهم القصيرة في دفرة، بالمساعدة الغوثية الأساسية التي يسرها القوة الأمنية بتوفير الحماية العسكرية ونقل الإمدادات.

١٨ - وتستعد وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومنظمات غير حكومية للتحول من التوزيع العام للأغدية إلى القيام بتدخلات أكثر توجها نحو الإنعاش من قبيل برامج الغذاء مقابل الأصول والغذاء مقابل التعليم وبرامج التغذية. وبغية ضمان تنفيذ هذا التحول بسلاسة، تُجرى عدة مشاورات مع القيادات المجتمعية وشركاء التنفيذ المحتملين، تغطي منطقة أبيي بأكملها.

١٩ - وتواصلت الجهود الرامية إلى دعم سبل كسب العيش إلى جانب توفير المعونة الغذائية. وقد شملت الأنشطة الرئيسية في هذا السياق التدريب المهني في مجالات النجارة والبناء والحياكة ومهارات الأعمال التجارية الصغيرة وأنشطة النقد مقابل العمل. وقام الذين تخرجوا مؤخرا من برامج التدريب على المهارات بإنشاء تعاونية في أيلول/سبتمبر، كما انطلقت جولة جديدة من التدريب على المهارات في تشرين الأول/أكتوبر.

٢٠ - واستفاد ما مجموعه ٣ ٦٤٠ أسرة في الأجزاء الجنوبية من أبيي من توزيع بذور الذرة البيضاء الآتية من مصادر محلية. وتخزَّن مدخلات زراعية منها أدوات وتقاوى خضروات لتوزيعها على ١ ٥٠٠ أسرة بحلول نهاية موسم الأمطار. وفي شمال أبيي، تلقى ٢٠ من الأهالي العاملين في مجال الصحة الحيوانية تدريباً ومُنحت لهم مجموعات مواد متعلقة بتربية المواشي، وذلك في أيلول/سبتمبر. وبعد التدريب، سيتم في تشرين الثاني/نوفمبر تحصين حوالي مليون رأس من الماشية في شمال أبيي.

٢١ - وأُنجز في تشرين الأول/أكتوبر عدد من المشاريع السريعة الأثر التي تموِّلها القوة الأمنية، بما في ذلك بناء مقر بلدية وسوق. وهناك مشاريع صغيرة مماثلة أخرى قيد التنفيذ، وهي تغطي احتياجات محددة للمجتمعات المحلية المقيمة وللمزارعين - الرعاة والنازحين الموسميين.

٢٢ - وفيما يتعلق بقطاعي الصحة والتغذية، ظل ٢٠ مرفقاً صحياً، بما في ذلك عيادة جديدة تكملها عيادات متنقلة ومشاريع أهلية لمكافحة الملاريا، تقدم خدمات صحية أساسية وخدمات لدعم التغذية في جميع أنحاء منطقة أبيي، وهي تغطي احتياجات كل من المجتمعات المضيفة والنازحين. وتعاني المنطقة كلها من زيادة مستمرة في معدلات سوء التغذية، ولا سيما في صفوف أطفال أهالي جنوب السودان النازحين الذين يدخلون منطقة أبيي. وكان النزوح ونقص الأغذية والأمراض أكبر الأسباب المؤدية إلى الارتفاع الحاد في معدلات سوء التغذية.

٢٣ - وبسبب النزاع الدائر في عام ٢٠١١، أُخليت بعض المدارس ونُقل الأطفال إلى جنوب منطقة أبيي لتمكينهم من الالتحاق بمدارس في المنطقة الجنوبية الأكثر أمنا في حوض نهر كير. وقد أثرت قلة العدد المتوافر من المعلمين المدرَّبين واكتظاظ المدارس في مناطق النزوح على ظروف تعليم الأطفال في أبيي. وأكثر ما تضرر من ذلك تعليم البنات، حيث ارتفعت معدلات الانقطاع عن الدراسة في الصفوف العليا من التعليم الابتدائي.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُصلحت ١٢ محطة من محطات توزيع المياه في قرى جنوب نهر كير/بحر العرب، ويستفيد من هذه المحطات ما لا يقل عن ٣ ٠٠٠ شخص، كما تمت المواظبة على صيانة مرافق غسل اليدين في المرافق العامة. ووُزّع زهاء ٢ ٠٠٠ مجموعة من لوازم النظافة الصحية على الفئات الأكثر ضعفاً. وظل استخدام المراحيض أحد التحديات الرئيسية في منطقة أبيي، رغم بناء ٢٧ مرحاضاً، منها ١٥ في مدارس و ١٢ في مواقع المشردين داخلياً، وذلك في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وظلت الأنشطة الرامية إلى كفالة حماية الفئات الأكثر ضعفاً من العنف والاستغلال وأشكال الاعتداء الأخرى في جميع أنحاء منطقة أبيي مستمرة أيضا. وقد شملت هذه الأنشطة القيام بعمليات بحث عن الأسر ولم شمل أفرادها، ورصد الأطفال المكفولين، ودعم الأطفال المحتكّين بنظام العدالة، وتقديم التدريب في مجال حماية الطفل لفائدة الشبكات الأهلية لحماية الطفل، وتوفير وإدارة الأماكن الملائمة للأطفال ووحدات الحماية الملائمة للأطفال في مراكز الشرطة، ودعم الأطفال الضعفاء بالمواد الغذائية وغير الغذائية، والتوعية بمخاطر الألغام، والرصد المستمر لبيئة توفير الحماية في القرى.

٢٥ - وقد وضعت المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة خطة طوارئ مشتركة بين الوكالات للمساعدة الإنسانية في منطقة أبيي لتغطية موسم الجفاف الذي مدته ستة أشهر. وتواجه أوساط العمل الإنساني العديد من التحديات التشغيلية وهناك افتقار إلى القدرات التنفيذية في جميع القطاعات. وحالياً، لا تعمل سوى منظمة غير حكومية محلية واحدة في شمال أبيي، في حين تواجه منظمتان غير حكوميتين دوليتان في جنوب أبيي نقصاً حاداً في التمويل. ومن التحديات الأخرى التوترات القبلية السائدة التي تستدعي مواصلة اعتماد وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على الحماية العسكرية التي توفرها القوة الأمنية؛ وتأخر السلطات السودانية في إصدار تصاريح السفر وفرضها قيوداً على حركة الموظفين والإمدادات إلى منطقة أبيي؛ وارتفاع تكاليف التنفيذ بسبب القيود الأمنية واللوجستية؛ وعدم توافر موظفين سودانيين من أبناء الشمال لأسباب تتّصل بالسلامة والأمن.

خامسا – حالة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

٢٦ – في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت الآلية السياسية والأمنية المشتركة جلسة استثنائية في أديس أبابا بتيسير من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ فيما يتعلق بالسودان وجنوب السودان. وكانت هذه هي أول جلسة تعقدها الآلية السياسية والأمنية المشتركة منذ أيار/مايو ٢٠١٣. وفي ختام ذلك الاجتماع، قبل الطرفان خريطة المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح التي عرضها عليهما فريق الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، واتفقا على أن خط الوسط في المنطقة هو الخط الفاصل بين القوات المسلحة لحكومتي السودان وجنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق الطرفان على تفعيل جميع الآليات المتعلقة بالآلية السياسية والأمنية المشتركة على النحو المنصوص عليه في الاتفاقات ذات الصلة، ولا سيما الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بالتنسيق مع القوة الأمنية المؤقتة لأبيي وبما يتسق وقرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١). وذكر الطرفان أن اعترافهما بالمنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح وخط الوسط فيها لن يكون له أي تأثير على الموقع النهائي للحدود بين البلدين، ولن يؤثر في الترتيبات الإدارية الحالية التي تُنفذ في أي مكان على طول المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. واتفقا أيضا على أنه يجوز لأي من الطرفين أن يطرح الشواغل التي تساوره بشأن أي نقطة من خط الوسط عن طريق الآلية السياسية والأمنية المشتركة من أجل التوصل إلى تعديل يتفق عليه الطرفان ويستجيب لشواغل الطرف المعني.

٢٧ – وخلال اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة، أطلع قائد القوة الأمنية الحاضرين على حالة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها والتحديات التي تواجهها في دعم تنفيذ اتفاقي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١ المتعلقين برصد أمن الحدود بين السودان وجنوب السودان. وأجّل الطرفان مناقشة مسألة مركز الآلية المشتركة إلى الجلسة العادية التالية للآلية السياسية والأمنية المشتركة، المزمع عقدها في الخرطوم في تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٨ – وتمشياً مع التقييم الذي أُجري في أيار/مايو ٢٠١٥، لا يعتزم حالياً ضخ أي استثمارات إضافية في البنى التحتية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بما يتجاوز القدرة التشغيلية الأولية، ريثما يبدي الطرفان التزاماً أقوى بتنفيذ ترتيبات الحدود الخاصة بهما. وفي غضون ذلك، ستواصل القوة الأمنية محاولاتها الرامية إلى العمل مع حكومة جنوب السودان على معالجة القيود القائمة المفروضة على الرصد الجوي والإذن بالهبوط ونشر سرية لحماية القوة في قوك مشار.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها تواجه العديد من التحديات في تنفيذ مهمة التحقق والرصد الجويين الموكولة إليها. و لم يُسيَّر عدد من دوريات الآلية بسبب رفض حكومة جنوب السودان إعطاء الأذون بالهبوط، في انتهاك لقراري مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) و ٢٠٢٤ (٢٠١١) ولاتفاقي مركز القوات الموقعين من حكومتي السودان وجنوب السودان عام ٢٠١٢. واستمر أيضا فرض قيود على الرصد الجوي للمنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح في القطاع الغربي. و لم تُجر إلا ثلاث مهام من بين سبع مهام كانت مقررة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكان ذلك في القطاع الشرقي من منطقة أبيي. وحتى الآن، تمكنت الآلية من القيام بـ ٥٧ دورية رصد جوي من أصل ١٤٠ دورية رصد جوي مقررة. ولا يزال تعليق نشر سرية لحماية القوة من كادقلي إلى قوك مشار قائماً نظرا لرفض قائدي الفرقة واللواء التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان في تلك المنطقة منح الإذن بالهبوط. ولا يزال قوام القوات في معسكر قوك مشار يبلغ ٦٤ عنصراً من أصل ٢٦٥ عنصراً مأذوناً به، وهذا عدد غير كاف لتوفير الحد الأدنى من أمن المعسكر وإدارته.

٣٠ - ونُشرت الأفرقة الثلاثة المتعاقد عليها حديثا من أفرقة دعم الدوريات التابعة لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وذلك في مقر القطاع ٢ للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في كادقلي، السودان، في ١٩ آب/أغسطس. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا نشر فريقين لدعم الدوريات في مقر القطاع ١ للآلية المشتركة في قوك مشار، جنوب السودان. وفي إطار الاستعداد لتنفيذ الدوريات البرية المقررة، نظمت الدائرة وحدات تدريبية متنوعة بشأن الدوريات البرية المتكاملة استفاد منها ٨٥ فردا من العاملين في الآلية المشتركة، منهم مراقبون وطنيون من السودان وجنوب السودان، ومراقبون عسكريون دوليون، وعناصر من وحدة توفير الحماية التابعة للقوة الأمنية.

سادسا - نشر الأفراد ودعم البعثة

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان قوام العنصر العسكري بالقوة الأمنية المؤقتة يبلغ ٤ ٥١٥ فردا (٢٢٤ مراقبا عسكريا/ضابط ركن و ٤ ٢٩١ جنديا)، من قوة مأذون بها قوامها ٥ ٣٢٦ فردا. وكان قوام عنصر الشرطة بالقوة الأمنية يبلغ ٢٣ ضابط شرطة (١٨ رجلا و ٥ نساء) من ست بلدان مساهمة بأفراد الشرطة، من قوة مأذون بها قوامها ٥٠ فردا. وكان مجموع الموظفين المدنيين يبلغ ٢٣٣ موظفا. وأصدرت حكومة السودان

١٢٣ تأشيرة دخول لأفراد القوة؛ ولا تزال هناك ٩٨ تأشيرة لموظفين مدنيين وأفراد عسكريين تنتظر الموافقة.

٣٢ - وفيما يتعلق بالتخطيط اللوجستي لنشر أفراد الآلية المشتركة، فقد اكتملت الأعمال الإنشائية اللازمة، بما في ذلك المكاتب وأماكن الإقامة والمطابخ، وانتهى تحويط معسكر قوك مشار بسياج شبكي معدني، وبدأ بالفعل تشغيل خدمات الوقود الأساسية لسرية حماية القوة في مقر القطاع ١ بقوك ماشار. ولكن كما ذكر آنفا في هذا التقرير، فقد تسبب استمرار سلطات جنوب السودان في رفض السماح للطائرات بالهبوط في عدم نشر أفراد الآلية في التوقيتات المحددة.

٣٣ - وما زالت حكومة السودان تفرض قيودا على توصيل مواد البناء اللازمة لتجهيز الطرق والهياكل الأساسية في معسكرات القوة الأمنية وحولها. وقد تسبب عدم توافر مواد البناء في تعليق إنشاء أماكن الإيواء الجديدة وأعمال الحفر اللازمة لتوسيع المعسكرات والسور الخارجي واستكمال إنشاء مطار أتوني. وعلى الرغم من المناقشات التي جرت بين القوة الأمنية وكبار ممثلي الحكومة، فلم تُحلّ هذه المسألة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وتسبب ارتفاعا كبيرا في تكلفة عمليات القوة. إذ يتعين تناوب القوات باستخدام طائرات مروحية عالية التكلفة من أبيي إلى كادقلي، ثم من هناك إلى أديس أبابا بطائرات ثابتة الجناحين، بدلا من الخيار الأقل تكلفة وهو استخدام طائرات ثابتة الجناحين من أتوني إلى أديس أبابا. وسيكون استخدام مطار أتوني شديد الأهمية أيضا لدوريات الاستطلاع المقترح تنفيذها بالطائرات الثابتة الجناحين لدعم الآلية المشتركة.

سابعا - الجوانب المالية

٣٤ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٢٩٤/٦٩، مبلغ ٢٦٨,٣ مليون دولار للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، كانت قيمة الاشتراكات المقرّرة غير المسددة للحساب الخاص للقوة الأمنية تبلغ ١٧,٨ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقرّرة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ يبلغ ١ ٥٠٣,١ مليون دولار. وتم رد تكاليف القوات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، فيما تم رد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وفقا لجدول السداد ربع السنوي.

ثامنا – ملاحظات وتوصيات

٣٥ – يهيئ التوقيع على اتفاق حل التراع في جمهورية جنوب السودان في ١٧ و ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥ وبزوغ بشائر إنهاء التراع في جنوب السودان فرصة جديدة لإعادة التركيز على أبيي، من أجل المضي قدما في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن أبيي واتفاقات أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ المتعلقة بأمن الحدود. وإنني آمل أن يسفر الزخم الإيجابي الجديد الذي تشهده العلاقات بين الحكومتين عن إحياء تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ المتعلق بأبيي وترجمته إلى تحسّن مستدام في أمن الحدود. وستواصل القوة الأمنية، بالشراكة مع مبعوثي الخاص للسودان وجنوب السودان وفي إطار دعم فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، تعزيز ودعم إقامة علاقات مستقرة وسلمية بين البلدين، وستواصل التحاور مع كلتا الحكومتين لتشجيعهما على إحراز تقدم بشأن جميع المسائل الثنائية المعلقة.

٣٦ – وفي هذا الصدد، أرحب ترحيبا حارا بعقد اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في أديس أبابا، وآمل أن يحفز هذا الاجتماع الطرفين على تجديد التزامهما بتنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهما وبدء العمل على تفعيل الآليات واللجان المطلوبة. قد مهد هذا الاجتماع الاستثنائي الطريق لاستئناف الاجتماعات العادية، التي تمس الحاجة إليها من أجل توفير التوجيه الفعال والمنتظم للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وأرحب بقرار الطرفين عقد الاجتماع العادي للآلية السياسية والأمنية المشتركة في الخرطوم في تشرين الثاني/نوفمبر، وأحث الطرفين على تمكين الآلية من الاجتماع بصورة منتظمة.

٣٧ – ولا تزال الآلية السياسية والأمنية المشتركة هي الهيئة الرقابية الرئيسية لآلية رصد الحدود. وقد بذلت الأمم المتحدة جهودا كبيرة من أجل تطوير الهياكل الأساسية لدعم الآلية وأنفقت عليها ما يربو عن ٢٦ مليون دولار. وكما ذكرت في تقارير سابقة، فإن الأمم المتحدة ما عادت مستعدة لمواصلة تطوير آلية رصد الحدود بصورة أكبر من قدرتها التشغيلية الأولية ما لم يعالج الطرفان العوائق التي تحول دون الإعمال الكامل لها ويُظهرا ما يلزم من الالتزام السياسي بتنفيذ اتفاقاتهما ويستثمرا في تنفيذها. وفي تقريري المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (S/2015/439)، أشرت إلى أن مواصلة القوة الأمنية الاستثمار في آلية رصد الحدود لتشغيلها بكامل قدرتها سيتوقف على مجموعة شروط يجب على الطرفين الوفاء بها لتمكين الآلية من تحقيق أهدافها. والأمم المتحدة مستعدة لتعديل مفهوم عمليات

الآلية من أجل زيادة فعاليتها التشغيلية، على النحو المبين في تقريري السابق، وذلك متى قام الطرفان بتلبية الشروط وتجديد التزامهما بتنفيذ اتفاقاتهما المتعلقة بأمن الحدود.

٣٨ - وفي الوقت نفسه، لا بد لطرفي اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن أبيي أن يحترما اتفاقهما، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والقرار المتخذ في الاجتماع التاسع للجنة الرقابة المشتركة في أبيي المعقود في أواخر آذار/مارس ٢٠١٥، الذي أعاد التأكيد على ضرورة أن تكون منطقة أبيي منطقة خالية من الأسلحة. وفي هذا الصدد، أدعو الطرفين إلى أن يسيرا على نفس الخطى التي أسفرت عن استئناف اجتماعات الآلية السياسية والأمنية المشتركة ويستأنفا اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، التي لم تجتمع إلا مرة واحدة فقط خلال العامين الماضيين. ومن المهم أن يقوم الطرفان بإحياء عملية سياسية قابلة للاستمرار تفضي إلى تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن أبيي. وينبغي لهما أن يعجلا بعقد الاجتماع التحاوري بين القيادات التقليدية، الذي اقترحه الاتحاد الأفريقي والذي أرجئ في حزيران/يونيه.

٣٩ - وأشعر بالتفاؤل إزاء الجهود التي تبذلها العناصر الفاعلة في الميدان في سعيها نحو الحوار والمصالحة. ويعد المؤتمر الاستشاري بشأن الإدارة المرنة للحدود والتعايش السلمي، الذي عقد في أويل بولاية شمال بحر الغزال بجنوب السودان في أيلول/سبتمبر، حدثا هاما في هذا الصدد. كما أثني على سلطات الولاية لاضطلاعها بهذه المبادرة التي وضعت ترتيبات هامة نظمت الهجرة السلمية بين دينكا ملوال والرزيقات بنجاح في السنوات الأخيرة. وأدعو وفود الدينكا والمسيرية والرزيقات التي شاركت في المؤتمر إلى المضي في تنفيذ نتائجه بشكل كامل، وإلى تأسيس عملية حقيقية ومستدامة للسلام على مستوى القواعد الشعبية ينخرط فيها جميع القبائل على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان. وستواصل القوة الأمنية بذل كل ما في وسعها في حدود ولايتها وقدراتها للمساعدة في تحقيق أهداف المؤتمر وستعمل بصفة خاصة من أجل تنفيذ مبادرات الحوار والمصالحة بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية.

٤٠ - وأُثني أيضا على القوة الأمنية لما تبذله من جهود لبدء الحوار من خلال إنشاء سوق مشتركة بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك. وأرحب بعقد أول اجتماع مشترك بين القبيلتين في منطقة أبيي منذ اغتيال ناظر عموم قبيلة دينكا نقوك في أيار/مايو ٢٠١٣. ويمثل هذا الاجتماع خطوة هامة إلى الأمام، وإنني أدعو القبيلتين إلى مواصلة تنفيذ المبادرة مع القوة الأمنية، وإيجاد صيغة توفيقية وأسس مشتركة بشأن مسألة السوق. وتجسدّ هذه المبادرة تجسيدا تاما نوعية المبادرات اللازمة لإعادة بناء الثقة والاطمئنان بين القبيلتين. وآمل أن تغتنم

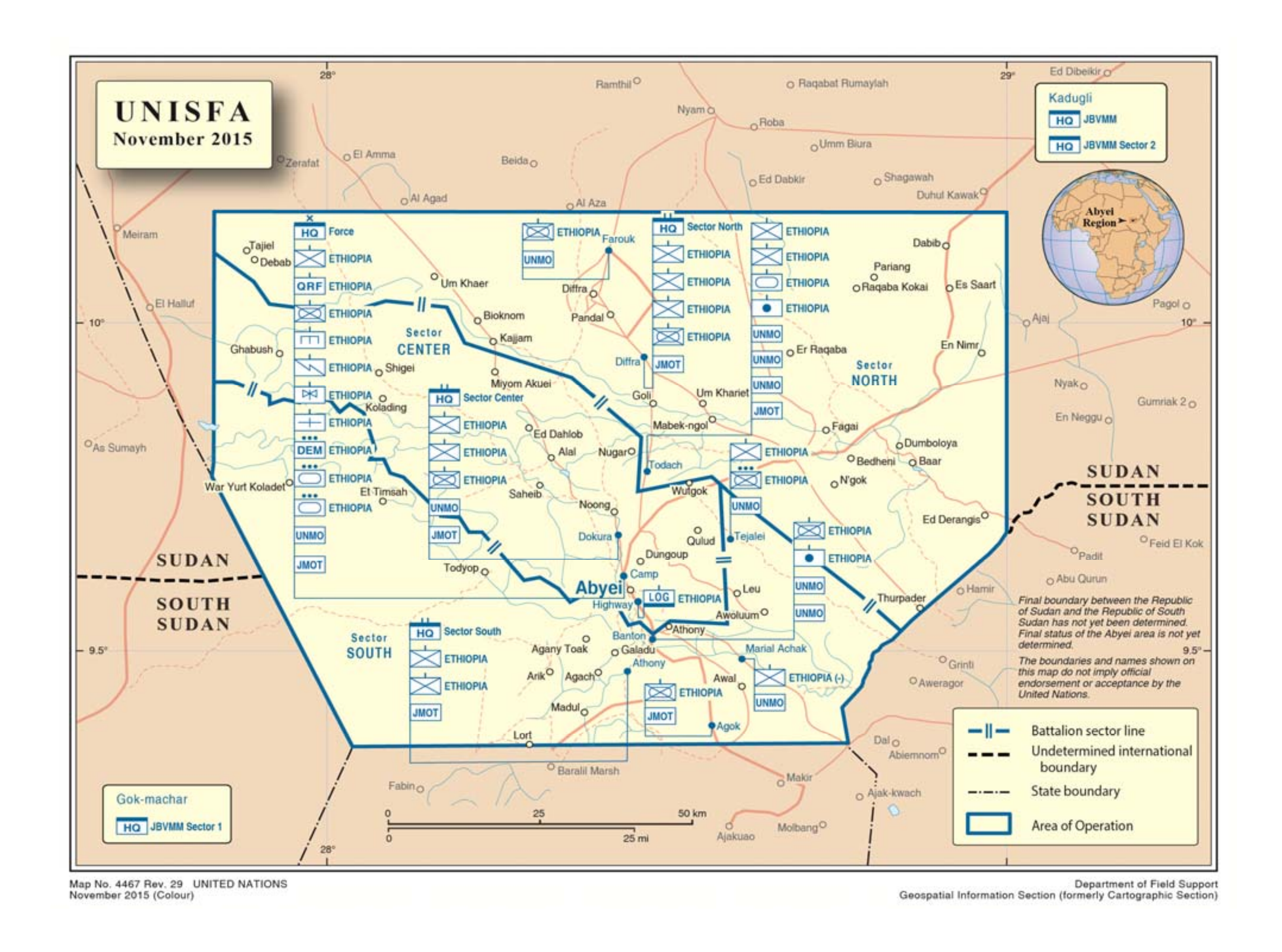
قبيلتا دينكا نقوك والمسيرية هذه الفرصة للانطلاق نحو مستقبل يسوده التسامح والتفاهم، وتجني فيه القبيلتان ثمار المصالحة والتعايش السلمي.

٤١ - وأحيط علما بالتحفظات التي أعربت عنها مؤخرا حكومة السودان بشأن قراري تعيين رئيس مدني لبعثة القوة الأمنية الذي حظي بترحيب مجلس الأمن في القرار ٢٢٠٥ (٢٠١٥). وبينما لا تزال المناقشات بين حكومة السودان والأمم المتحدة جارية بشأن هذه المسألة، فإني أحث حكومتي السودان وجنوب السودان على التركيز على كيفية المضي قدما بتنفيذ بنود اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ جميعها.

٤٢ - وإضافة إلى ذلك، أجدد دعوتي السلطات السودانية في الخرطوم إلى رفع مستوى الدعم الذي تقدمه إلى القوة. ويتضمن ذلك إصدار التأشيرات في التوقيتات المناسبة، ومنح التراخيص ذات الصلة لكي يتسنى توصيل مواد البناء اللازمة لتجهيز الطرق والهياكل الأساسية، ومنح الإذن اللازم لاستكمال الأعمال الإنشائية في مطار أتوني. ففي غياب هذا الدعم، تتعرقل بشدة جهود البعثة لتنفيذ ولايتها في مناطق التجمعات السكانية في أبيي. وبالمثل، فإن سلطات جنوب السودان في جوبا يجب أن تتعاون مع القوة الأمنية وآلية رصد الحدود في كل ما يلزمهما وتكفل لهما حرية الحركة بشكل كامل لتمكينهما من أداء المهام المنوطة بهما.

٤٣ - وإذ ينظر مجلس الأمن في تجديد ولاية القوة، فإنني أشعر بالتفاؤل إزاء النتائج التي تمخض عنها اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة الذي عقد في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر وإزاء الاتفاق على عقد اجتماع آخر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ولذلك أود أن أطلب تمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر من أجل الحفاظ على الزخم التي تولّد في الفترة الأخيرة.

٤٤ - وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني وتقديري لرئيس البعثة، السيد هايلي تيلاهون جبرمريم، وقائد القوة، الفريق بيرهانو جولا جلالشا، وأفراد القوة العسكريين والشرطيين والمدنيين، الذين يواصلون العمل، في ظروف غالبا ما تكون محفوفة بالتحديات، من أجل تحقيق السلام والاستقرار في منطقة أبيي. وأود أيضا أن أشكر مبعوثي الخاص، هايلي منقريوس، ورئيس جنوب أفريقيا السابق ورئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ثابو مبيكي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة إثيوبيا على التزامهم ودعمهم المتواصل في إطار مساعي إحلال السلام في منطقة أبيي.



Map No. 4467 Rev. 29 UNITED NATIONS
November 2015 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)